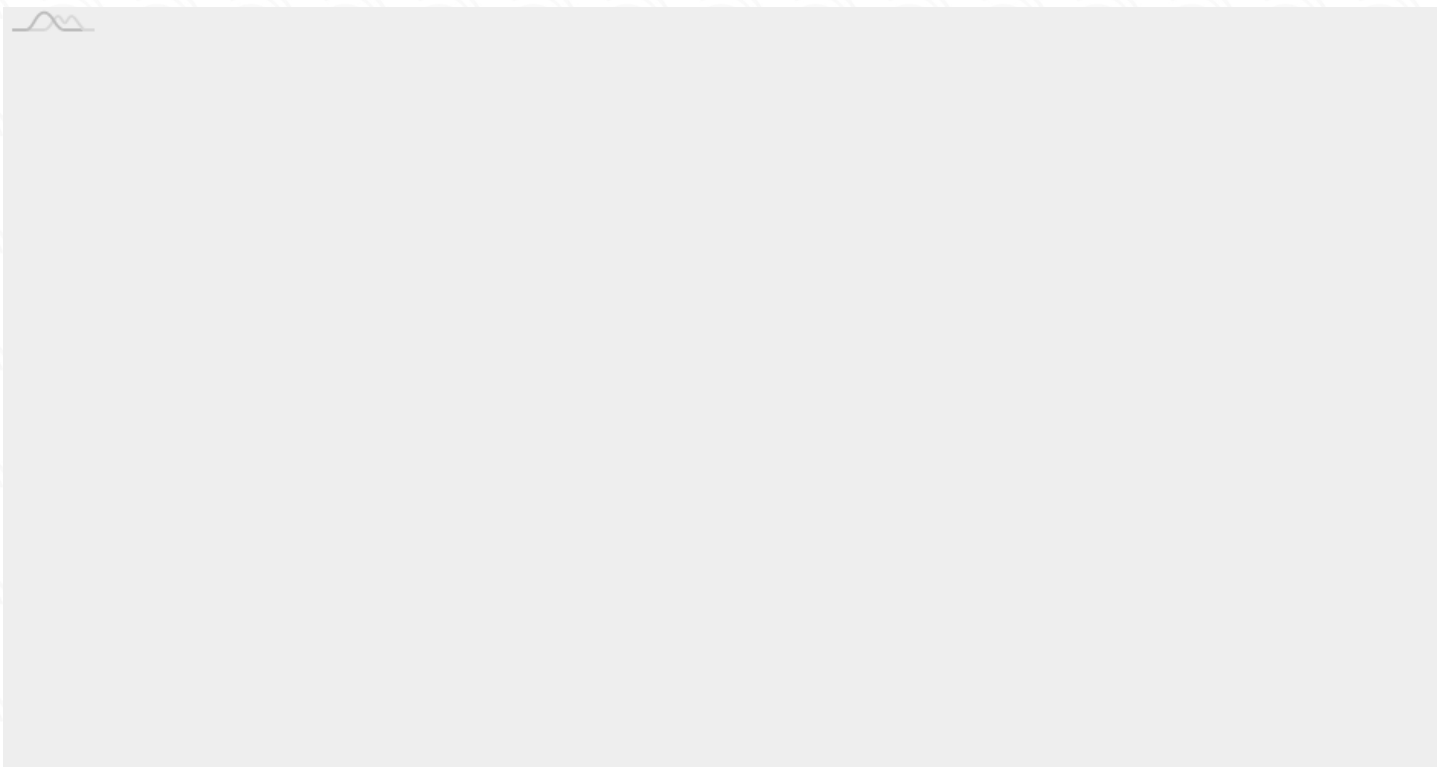


وُشْر

أخبـار مصر





السياسي يصدق على الموازنة الجديدة وفوائد الدين ترتفع %44.5

(اقتصادي . العربي الجديد)

صدق السياسي، الثلاثاء، على القانون رقم 91 لسنة 2023 بشأن ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2023-2024، والتي بدأ العمل بها في 1 يوليو/ تموز الجاري، وتنتهي في 30 يونيو/ حزيران من العام المقبل.

وقدّرت استخدامات الموازنة العامة للدولة بمبلغ 4 تريليونات و349 ملياراً و214 مليوناً و161 ألف جنيه (140 مليار دولار تقريباً)، منها نحو تريليونين و990 ملياراً و924 مليون جنيه للمصروفات، مقابل نحو تريليونين و142 ملياراً و110 ملايين جنيه للإيرادات، بعجز نقدي متوقع قيمته 848 ملياراً و814 مليون جنيه، بما يشكل نسبة 6.96% من الناتج المحلي الإجمالي.

وارتفعت فوائد الدين في الموازنة المصرية إلى تريليون و120 ملياراً و100 مليون جنيه، مقابل 775 ملياراً و200 مليون جنيه في التقديرات المتوقعة للسنة المالية المنقضية (2022-2023)، بزيادة قدرها نحو 344 ملياراً و900 مليون جنيه، وبارتفاع نسبته %44.5.

ومثلت مدفوعات الفوائد نسبة %37.4 من إجمالي المصروفات، على خلفية ارتفاع أسعار الفائدة، وتكلفة الاقتراض لوزارة المالية، بالإضافة إلى أثر تغير سعر الصرف على قيمة الفوائد المسددة عن القروض بالعملة الأجنبية.

وزادت مخصصات سداد القروض المحلية والأجنبية في الموازنة الجارية إلى نحو تريليون و315 ملياراً و914 مليون جنيه، بنسبة تبلغ %11.1 من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل نحو 965 ملياراً و488 مليون جنيه في الموازنة المنقضية، بزيادة قدرها 350 ملياراً و426 مليون جنيه، وبارتفاع نسبته %36.3.

مصر تستعد لبيع محطات رياح جبل الزيت و"وطنية" للوقود في أكتوبر

(اقتصادي . اقتصاد الشرق مع بلومبيرغ)

ستبيع مصر محطات توليد الطاقة من الرياح في جبل الزيت بـ300 مليون دولار "أو أكثر" في أكتوبر، كما ستنتج خلال الشهر عينه أو في نوفمبر كحدّ أقصى صفقة الترخارح من الشركة الوطنية لبيع وتوزيع المنتجات البترولية "وطنية"، بحسب وزيرة التخطيط والتنمية هالة السعيد، خلال مؤتمر صحفي، اليوم الثلاثاء، في مقر الحكومة الجديد بالعاصمة الإدارية شرق القاهرة.

كان 3 مسؤولين حكوميين كشفوا لـ"اقتصاد الشرق"، البارحة الإثنين، أن شركة "أكتيس" البريطانية اقتربت من الاستحواذ على محطات رياح جبل الزيت، بعد أن تقدمت بأفضل عرض فني ومالي لصندوق مصر السيادي.

تبلغ قدرة مشروعات طاقة رياح جبل الزيت 580 ميغاواط، وتشمل محطات جبل الزيت 1 بقدرة 240 ميغاواط، وجبل الزيت 2 بقدرة 220 ميغاواط، وجبل الزيت 3 بقدرة 120 ميغاواط. وتمّ تنفيذها بالتعاون مع الحكومة الإسبانية.

السعيد كانت أعلنت بمقابلة مع "اقتصاد الشرق"، على هامش اجتماعات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بشهر مايو في مدينة جدة السعودية، أن ترسية صفقة بيع حصة من "وطنية" لمحطات الوقود ستستغرق نحو 4 أشهر.

مجلس النواب يوافق على اتفاقية انضمام مصر للمجلس الدولي للتمور

(اقتصادي . اليوم السابع)

وافق مجلس النواب، خلال الجلسة العامة الثلاثاء، برئاسة المستشار الدكتور حنفي جبالي، رئيس المجلس، على قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 241 لسنة 2023 بشأن الموافقة على النظام الأساسي للمجلس الدولي للتمور، وانضمام جمهورية مصر العربية إلى المجلس.

واستعرض النائب هشام الحصرى، رئيس لجنة الزراعة والرى بمجلس النواب، تقرير اللجنة، قائلا: "تصدر مصر المرتبة الأولى في إنتاج التمور عالميا حيث تمثل زراعات النخيل في مصر نهضة اقتصادية نظرا لما تتمتع به مصر من مقومات طبيعية ومناخية لإنتاج أصناف التمور الرطبة والنصف جافة، وفي إطار اهتمام القيادة السياسية بزراعات النخيل تم إطلاق مبادرات وطنية لزراعة النخيل في محافظات الجمهورية واتباع الطرق الحديثة في الحصاد والتخزين والتداول للحفاظ على القيمة التسويقية للتمور والعمل على زيادة الصادرات المصرية من التمور مع رفع مستوى جودة عمليات التعبئة والتغليف.

وتابع خلال الجلسة العامة: "ومن ثم جاء الاتفاق المعروض لتصديق جمهورية مصر العربية على النظام الأساسي للمجلس الدولي للتمور تمهيدا لانضمامها إلى المجلس لتبادل الخبرات بين الدول المنتجة للتمور وإقامة شراكات في مجال الصناعات التكميلية والتحويلية وفتح أسواق خارجية أمام التمور المصرية وتبادل الخبرات والمعرفة في مجال مكافحة آفات النخيل وسبل الاستفادة من مخلفات أشجار النخيل والتمور.

ويهدف الاتفاق إلى:

- 1- تعزيز التعاون الدولي بين الدول الأعضاء في كل المجالات المطلوبة لتطوير قطاع التمور.
- 2- تطوير إنتاج وجودة التمور والعمل على تحسين تصنيعها.
- 3- تعزيز المساهمة فى رفع مستوى الدخل والمعيشة للعاملين فى مجال التمور وفي تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة والأمن الغذائى والتوازن البيئى والاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية وبخاصة المياه.
- 4- تطوير التجارة الدولية للتمور وتحقيق مزيد من الشفافية فيها، ودعم تسويقها محليا وإقليميا ودوليا.

مصر تجمع 1.9 مليار دولار من مبيعات أصول الدولة في سباقها من أجل النقد

(اقتصادي . بلومبيرغ)

قالت وكالة بلومبيرج نقلًا عن مسؤولين مصريين يوم الثلاثاء إن مصر وقعت صفقات بقيمة 1.9 مليار دولار مع شركات من القطاع الخاص وصندوق للثروة الإماراتي في إطار خطتها لبيع أصول مملوكة للدولة، في محاولة لإرسال إشارة واضحة إلى التقدم في الجهود المبذولة لإنعاش الاقتصاد الذي أعاقه أزمة نقص العملة الأجنبية.

وتشير الوكالة إلى أن عمليات التصفية تمثل أهم خطوة في تنفيذ الخطة العريضة التي أعلنت الحكومة عنها في فبراير لإدراج حصص جديدة أو إضافية في البورصة المصرية - أو عرضها على مستثمرين استراتيجيين، لافتة إلى أن البرنامج يعد جزءًا رئيسًا من الجهود المبذولة لإنعاش الخزائن التي عانت من التداعيات الاقتصادية للغزو الروسي لأوكرانيا.

ومن بين الصفقات استثمار 700 مليون دولار من جانب مجموعة طلعت مصطفى في شركة قابضة تضم عدة فنادق مملوكة للدولة. بالإضافة إلى ذلك، باعت الحكومة ما قيمته 800 مليون دولار من حصص الأقلية في شركات إيثيديكو، والحفر الوطنية، وإيلاب إلى صندوق أبو ظبي، حسبما قالت وزيرة التخطيط هالة السعيد في مؤتمر صحفي.

بالإضافة إلى ذلك، باعت الدولة حصة 31% في عز الدخيلة للصلب مقابل 230 مليون دولار، في خطوة من شأنها إلغاء إدراج الشركة في البورصة المصرية.

وقال رئيس الوزراء مصطفى مدبولي في المؤتمر نفسه إن إجمالي العقود البالغ 1.9 مليار دولار كان 1.65 مليار دولار بالعملة الأجنبية والباقي بالجنيه المصري. وقال إنه سيجري الإعلان عن صفقات أخرى بقيمة مليار دولار في وقت لاحق.

وقال مدبولي إن الإجراءات، بما في ذلك تعديلات قوانين الاستثمار وخطوات أخرى لتعزيز نمو القطاع الخاص، دليل على التزام مصر ببناء مستقبلها، مضيفًا أن السلطات تعمل على زيادة الإيرادات إلى 191 مليار دولار بحلول عام 2026 مقارنة بالمستويات الحالية البالغة 70 مليار دولار.

وتشير الوكالة إلى أن مصر تحتاج إلى جذب المزيد من التمويل من الخارج إذ لا يزال الاقتصاد يعاني من نقص شديد في العملة الأجنبية ويواجه تراكم طلبات العملات الأجنبية من المستوردين والشركات الأخرى.

وقد يأتي جزء من هذا التدفق من إصدار سندات اليوان الجديدة، والتي قال وزير المالية محمد معيط إنها تمضي في مسارها. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الحكومة على إصدار سندات جديدة بالين بقيمة حوالي 250 مليون دولار، على حد قوله. وقال معيط إن الحكومة تهدف إلى خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ما بين 75% - 80% في خمس سنوات وإنها تواصل الجهود لتعزيز الإيرادات الضريبية.

ومن الواضح أن الإعلانات كانت تهدف إلى تهدئة المخاوف بشأن ما إذا كانت الحكومة ستتمضي قدمًا حقًا في برنامجها الأوسع لإنعاش الاقتصاد، وفقًا للوكالة.

وتعهدت دول الخليج الغنية في البداية بتقديم مساعدات بمليارات الدولارات، من خلال الاستثمارات بشكل أساسي. لكن تلك الأموال لم تأت على النحو المأمول.

ويخشى الداعمون التقليديون للقاهرة من ضخ نقود جديدة قبل ما يتوقعون أن يكون خفضًا آخر لقيمة العملة إذا التزمت الحكومة التزامًا كاملًا بتعهد سابق بسعر صرف مرن. وسمحت مصر بالفعل بخفض عملتها في ثلاث جولات منفصلة منذ العام الماضي للمساعدة في إبرام صفقة بقيمة 3 مليارات دولار مع صندوق النقد الدولي.

وتقول الوكالة إن الصفقات المُتجزئة قد تفتح الباب لمزيد من الأموال للحكومة التي هي في أمس الحاجة إلى التمويل. وهي تواجه الآن خطر تخفيض محتمل من وكالة التصنيف الائتماني موديز والذي من شأنه أن يخفض تصنيفها السيادي بشكل أكبر إلى منطقة غير مرغوب فيه.

كشفت السلطات في البداية عن قائمة تضم حوالي 32 شركة مملوكة للدولة، بما في ذلك البنوك والشركات التابعة للجيش، والتي يمكن أن تُطرح للبيع. ومع ذلك، حتى الإعلان الأخير، تمكنت السلطات فقط من بيع حصة إضافية في شركة المصرية للاتصالات الذي تديره الدولة ومصنع للطلاء.

ويعد ضغوط ارتفاع الأسعار من بين الأسباب التي جعلت مصر تنتظر لتأمين المزيد من العملة الصعبة قبل خفض قيمة الجنيه مرة أخرى. وارتفع معدل التضخم إلى مستوى قياسي تجاوز 35% في يونيو، مما أدى إلى زيادة الضغط على أكثر من 100 مليون نسمة في وقت تتزايد فيه الاستعدادات للانتخابات الرئاسية.

وقالت وحدة بي إم آي التابعة لفيتش سوليوشنز في تقرير لها إنها تتوقع انخفاض الجنيه المصري نحو 20% إلى نحو 38 جنيها مقابل الدولار بنهاية عام 2023.

وأضافت "نعتقد أن البنك المركزي المصري سيسمح بانخفاض العملة في الوقت نفسه الذي يؤمن فيه تدفقات رأس المال إلى حد كبير من خلال برنامج جذب الاستثمارات. وسيسمح هذا المزيج باقتراب السعر الرسمي من سعر السوق الموازية."

تقرير: كيف أشعلت موسيقى الهيب هوب (الراب) ثورة مصر؟

(ترجمات . الجارديان)

نشرت صحيفة الجارديان البريطانية تقريرا مطولا لـ ياسمين الرشيدي تناولت فيه كيف ساهمت موسيقى الهيب هوب (الراب) في الثورة المصرية.

بدأت الكاتبة تقريره بالإشارة إلى الخوف الذي كان يمتلك المصريين في الحديث عن الموضوعات المحظورة قبل 2011 وهو ما غيرته ثورة يناير 2011 والتي أشعلها غضب الشارع المصري من الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

واستعرضت الكاتبة بداية الاحتجاجات وتطورها وكيف امتدت من الهتافات واللافتات إلى الصحف والكتابات المختلفة وشاع انتقاد كل مؤسسات الدولة بما في ذلك الجيش وأصبح الاحتجاج العام وسيلة للشكوى بين المواطنين..

ثم تطرقت الكاتبة إلى دور الموسيقى في الثورة وتحدثت عن رامي عصام والذي كان من أوائل من أدخلوا الموسيقى إلى قلب الثورة المصرية، مشيرة إلى بعض الأغاني الشهيرة التي كانت تُغنى في المييدان والتي صارت تُعرض على الشاشات بعد سقوط مبارك مثل صوت الحرية..

وتلفت الكاتبة إلى أن عصام لم يكن الوحيد ولكن كان هناك عدد من مغني الراب، مثل السادات، الذين كانوا يؤدون

هذه النوعية من تلك الأغاني في الميدان، موضحة كيف ساهم هؤلاء الشباب في انتشار وشيوع هذا النوع من الموسيقى.

وتعرج الكاتبة على استمرار هذا الدور اثوري لمغني الراب أثناء حكم جماعة الإخوان وما تلاه من حكم الجيش وكيف استمر مغنو الراب في التعبير عن رأيهم وانتقادهم للأوضاع الخاطئة،

وأشارت الكاتبة إلى التحول الخطير الذي حدث بعد الغطاحة بحكم الرئيس مرسي وكيف بدأ التضييق على حرية التعبير والقمع وسجن الألاف من المعارضين والسياسيين والفنانين. وعادت الخطوط الحمراء التي كانت ثورة يناير قد أزلتها مع حكم السيسي والتي لم تقتصر على التصريحات السياسية ولكن امتدت إلى الأغاني ومنشورات مواقع التواصل.

وترى الكاتبة أن من الإنصاف القول إن مصر الآن في أكثر نقطة قمعية في تاريخها الحديث، مشيرة إلى عدد كبير ممن تعرفهم يقبعون الآن خلق القضبان بسبب لاشيء غير التعبير عن رأيهم ومنهم علاء عبد الفتاح.

لكن رغم هذا الجو القمعي وتكميم الأفواه، كسر جيل حاجز الخوف في التعبير الشخصي والسياسي. وما حدث في الأشهر الثمانية عشر بين يناير 2011 ويوليو 2013 - احتجاجات الشوارع التي أدت إلى سقوط مبارك وعشيرته، والاحتجاجات اللاحقة في عام 2013 والتي أدت إلى الإطاحة بمحمد مرسي - لا يمكن عكسها تمامًا، حسب ما تختتم الكاتبة.

مصر: خيارات السيسي لخفض قيمة العملة وتضييق الديون مع وصول التضخم إلى مستوى قياسي

(اقتصادي . أفريقيا ريبورت)

قال موقع أفريقيا ريبورت الفرنسي إن معدل التضخم في مصر على أساس سنوي ارتفع إلى 35.7% في يونيو مقابل 32.7% في مايو بينما ارتفع التضخم الأساسي، الذي لا يشمل الوقود وبعض المواد الغذائية، إلى مستوى قياسي بلغ 41%. ويؤدي ارتفاع أسعار المستهلكين إلى تفاقم البؤس المالي للدولة الواقعة في شمال إفريقيا ويحد من خياراتها.

وكان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قد قال بالفعل في يونيو إن المزيد من خفض قيمة الجنيه قد يؤثر على الأمن القومي ورفاهية الشعب في البلاد. ونظرًا لأن أسعار الطاقة والغذاء تمثل حوالي 38% من مؤشر أسعار المستهلك، فمن المرجح أن يؤدي مستوى التضخم في يونيو إلى زيادة مخاوفه.

مصر تعلن عن صفقات لبيع أصول مملوكة للدولة بقيمة 1.9 مليار دولار في

إطار مساعيها للخصخصة

(اقتصادي . أسوشيتد برس)

قالت الحكومة المصرية، الثلاثاء، إنها وقعت سلسلة من الصفقات لبيع ما قيمته 1.9 مليار دولار من الحصص في شركات مملوكة للدولة، في خطوة تعد بدعم القطاع الخاص المتعثّر في مصر، وفقاً لتقرير لوكالة أسوشيتد برس نشرته عدة صحف أجنبية بينها واشنطن بوست.

وقال رئيس الوزراء مصطفى مدبولي في مؤتمر صحفي متلفز إن الحكومة حصلت على 1.65 مليار دولار وما يعادل 250 مليون جنيه من تلك الصفقات. وقال مدبولي إن المبيعات تضمنت كمية غير محددة من الأسهم في شركة الاتصالات المصرية الرائدة المملوكة للدولة، المصرية للاتصالات.

ومن بين المبيعات الأخرى الموضحة في مؤتمر الثلاثاء، صفقة لبيع حصص من 25% إلى 30% في شركة الكيماويات "إيلاب"، وشركة البتروكيماويات "إيثيدكو"، وشركة البترول "الحفر المصرية" لشركة أبو ظبي للتنمية القابضة مقابل 800 مليون دولار، وفقاً لوزيرة التخطيط هالة السعيد.

ولم يحدد أي من الوزراء عدد الشركات الحكومية التي شاركت في المبيعات التي وصلت قيمتها 1.9 مليار دولار أو متى توصلت إلى تلك الاتفاقات.

وتلقت الوكالة إلى أن هذه الخطوة تأتي في إطار إصلاح خصخصة كبير لبيع حصص في 32 شركة مملوكة للدولة على الأقل، من شركات البتروكيماويات إلى البنوك الكبرى، في محاولة لتقليص حجم القطاع العام في مصر. وكشفت الحكومة عن الخطة لأول مرة في يناير.

ويعد البرنامج محوراً أساسياً لحزمة إنقاذ بقيمة 3 مليارات دولار حصلت عليها مصر من صندوق النقد الدولي في ديسمبر لمساعدة الاقتصاد المصري الذي يعاني من أزمة مالية في مواجهة صدمات الاقتصاد العالمية، بما في ذلك جائحة كوفيد 19 والحرب الروسية في أوكرانيا.

منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا في فبراير 2022، فقد الجنيه المصري أكثر من 50% من قيمته مقابل الدولار، وبلغ معدل التضخم السنوي أكثر من 36% الشهر الماضي. وتعد مصر أكبر مستورد للقمح في العالم. وتأتي معظم وارداتها من القمح تقليدياً من أوكرانيا.

في الأشهر الأخيرة، حاول البنك المركزي المصري احتواء التضخم، بما في ذلك رفع سعر الفائدة وخفض قيمة الجنيه المصري.

ووفقاً للأرقام الحكومية، يعيش أكثر من ثلث المصريين تحت خط الفقر

لجنة "تقييم موقف المقابر" تتجه لرفض نقل الجبنة التاريخية

(مجتمعي . مدى مصر)

قال مصدر وثيق الصلة بـ«لجنة تقييم موقف نقل الجبانة التاريخية» إن اللجنة تتجه إلى رفض مشروع المحاور التي كان مقرراً تنفيذها في منطقة السيدة عائشة، ومن ثم رفض نقل المقابر التاريخية بمنطقة السيدة نفيسة والإمام الشافعي، والاكتفاء بما تم هدمه حتى الآن، بالإضافة إلى توصيتها بترميم المقابر التراثية وإنقاذها بشكل عاجل من المياه الجوفية التي تهددها.

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الإفصاح عن هويته، أن اللجنة تجتمع غداً، لإعداد تقريرها الذي ستقدمه لرئيس مجلس الوزراء، ليرفعه بدوره لرئاسة الجمهورية، فيما لفت إلى أن اللجنة تعمل برئاسة وزير التعليم العالي، الذي شدد على ضرورة عدم نشر أي مما يخص عملها أو مداولات أعضائها.

وتضم اللجنة إلى جانب وزير التعليم العالي، عدداً من الأساتذة بكليات الهندسة والاستشاريين، بينما غاب عنها الأثريين، والمتخصصين في التاريخ، وجهات ذات صلة مثل الجهاز القومي للتنسيق الحضاري، بحسب المصدر.

9.1 مليار دولار حصيلة طرح الشركات المملوكة للدولة في البورصة حتى يونيو

(اقتصادي . مؤشر)

أعلنت الحكومة، اليوم، عن حصيلة قدرها 1.9 مليار دولار من عمليات طرح الشركات المملوكة للدولة في البورصة أو لمستثمرين، وذلك من بداية العام الجاري وحتى نهاية يونيو الماضي، مع وجود صفقات محتملة «قريبة جداً» بقيمة مليار دولار أخرى.

وأوضح رئيس الوزراء، مصطفى مدبولي، في مؤتمر صحفي عُقد قبل قليل، أن الحصيلة المتحققة تشمل 1.650 مليار دولار تحصلت عليها الدولة بالعملة الأجنبية، والباقي بالجنه المصري، مشيراً إلى أن الحكومة تستعد لطرح خمسين شركة جديدة للتخارج منها بخلاف الشركات السابق الإعلان عن طرحها.

مصر وإيران.. تطبيع "الضرورة" على وقع تحولات إقليمية ضاغطة

(دراسات . أسباب)

تمثل مصر أهمية في رؤية إيران تجاه إعادة تشكيل البيئة الجيوسياسية في المنطقة، والتي تقوم على إعطاء الأولوية لإضعاف النفوذ الخارجي، الأمريكي بصورة خاصة، والحد من تمدد النفوذ الإسرائيلي، مقابل تعزيز التنسيق والتعاون بين أطراف الإقليم . وتعتقد طهران أن التطبيع مع دول مجلس التعاون الخليجي يحد من مخاوف دول الخليج الأمنية وبالتالي يضعف مبررات تدخل الولايات المتحدة والحاجة لتواجدها العسكري في منطقة الخليج، كما

يثبت اتجاه هذه الدول لتطوير التعاون الأمني مع "إسرائيل".

- وبالمثل؛ فإن رؤية إيران تقوم على أن التطبيع مع مصر يتحدى تمدد النفوذ الإسرائيلي في محور الشام، والذي يعوقه بالفعل العراق وسوريا، أو أنه في المستوى الأدنى يمهّد لإيجاد توازن مضاد لعلاقات مصر مع "إسرائيل". كذلك؛ فإن تطوير العلاقات مع مصر يبدو ضرورة جيوسياسية لإيران في ظل تسارع وتير عودة العلاقات المصرية التركية، وهي علاقة تعزز من أوراق تركيا الإقليمية بينما يتصاعد التنافس الجيوسياسي بين طهران وأنقرة.
- تمسكت مصر طوال السنوات الماضية بسياسة عدم التصعيد الإقليمي مع إيران، وتحفظت على مساعي السعودية لتوسيع المواجهة مع طهران، ومع ذلك؛ فإن مصر لديها مخاوف عميقة تجاه النفوذ الإيراني في سوريا والعراق والملف الفلسطيني ولبنان واليمن، ويبدو في الوقت الراهن أن إيران أكثر حماساً بشأن سرعة إعادة العلاقات، بينما تبدو مصر أكثر حذراً في التحرك باتجاه تطوير العلاقات مع إيران، ويعزو السلوك المصري إلى حرص القاهرة على بناء تفاهات تدريجية مع طهران حول بعض الملفات، كي لا يمثل تطبيع العلاقات إقراراً مصرياً بـ"تدخلات إيران" في المجال العربي. بالإضافة إلى أن القاهرة تحرص على الحد من تأثير التطبيع مع إيران على مسار علاقاتها القوية مع إسرائيل.
- لكن القاهرة لا تتمتع حالياً بأفضلية جيوسياسية تمكنها من انتزاع تنازلات مهمة من طهران، خاصة بعد أن سبقتها السعودية والإمارات، كل على حدة، في مسار التطبيع الفردي مع إيران، وهو الأمر الذي فوت على هذا المحور العربي فرصة تبني مقاربة مشتركة تجاه إيران. وبالنظر إلى اعتماد مصر على التمويل الخليجي، فستكون القاهرة أكثر انسجاماً مع الجهود الخليجية لخفض التصعيد الإقليمي والمدفوعة بخلق بيئة مناسبة للطموحات الاقتصادية لدول الخليج. و كما كان التوجه السعودي والإماراتي نحو تحسين العلاقات مع تركيا وقطر دافعا لمصر لاتخاذ نفس المسار، يبدو أن الأمر سيكون مشابهاً إلى حد ما في حالة العلاقات مع إيران.
- ويمكن لخفض التوترات الإقليمية عموماً المساهمة في تحقيق بعض الفوائد الاقتصادية للجانب المصري الذي يعاني من تأزم الأوضاع الاقتصادية؛ حيث سمح تعزيز علاقة مصر مع قطر وتركيا في جذب استثمارات وتمويلات قطرية للسوق المصرية، والاستفادة من الواردات التركية الرخيصة - بسبب ضعف الليرة التركية - والاستفادة أيضاً من زيادة التدفقات السياحية من تركيا بعد أن سمحت القاهرة مؤخراً بدخول السياح الأتراك إلى البلاد من خلال منح تأشيرات دخول عند الوصول. وعلى الرغم من أن العلاقات التجارية مع طهران ستظل بها إشكالية نتيجة العقوبات، إلا أن القاهرة قد تتمكن من تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية، حتى وإن كانت بصورة غير مباشرة مثل عدم إعاقه خطط القاهرة للدخول إلى السوق العراقي.
- على الجانب الآخر؛ تتعرض الحكومة الإيرانية إلى ضغوط داخلية متزايدة بسبب الاضطرابات الاجتماعية والمقترنة بأوضاع اقتصادية متدهورة، نتيجة استمرار العقوبات الأمريكية والمساعي الدولية لفرض مزيد من العزلة على إيران بعد دعمها العسكري لروسيا في حرب أوكرانيا، وتراهن طهران على أن تساهم عملية إعادة ضبط العلاقات مع جيرانها العرب في تخفيف آثار العزلة الدولية، خاصة في حالة مصر التي تمثل سوقاً كبيراً في الشرق الأوسط، كما أن هذه العملية قد تكون بمثابة أحد العناصر المحفزة لاستئناف المفاوضات النووية بعيداً عن ضغوط دول الإقليم على واشنطن لتبني نهجاً متشدداً ضد إيران.